نموذج المشروع الشخصي
للترشيح لشغل منصب المسؤولية بالأكاديمية والمديريات الإقليمية التابعة لها

1-السياق العام للمشروع

يتعين أن يستحضر المشروع الشخصي للمترشح(ة) مجموعة من العناصر التي تميز السياق الحالي لتدبير منظومة التربية والتكوين:

- **تفعيل أحكام الدستور الجديد للمملكة** وخاصة ما يتعلق منه بترسيخ الحكامة الجيدة، وتيسير أسباب الاستفادة العادلة من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة، واعتبار التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة؛
- **التوجيهات الملكية السامية ذات الارتباط بقضية التربية والتكوين،** وخاصة خطابي ثورة الملك والشعب لعامي 2012 و2013، وافتتاح الدورة التشريعية الخريفية للعام 2014، والذكرى 16 لعيد العرش المجيد...؛
- تفعيل أدوار المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الذي قام بإصدار تقرير تحليلي حول تقييم تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وبإعداد الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2015-2030؛
- **تجميع قطاعي التربية الوطنية وقطاع الرياضة** في وزارة واحدة، وتفعيل مجموعة من التدابير التي تجسد الاندماج والتكامل بين القطاعين؛
- **دخول المنظومة التربوية مرحلة جديدة في مسارها تطورها،** تروم تأهيل المدرسة المغربية وفق منظور شامل للإصلاح التربوي؛
- انخراط الوزارة بكل مكوناتها في **تنزيل وتفعيل مضامين القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي** والذي يجسد تعاقدا وطنيا ملزما للجميع وضامنا لاستدامة الإصلاح وتحقيق التحقيق التعبئة الاجتماعية حول المدرسة المغربية؛
- **ترسيخ تجربة اللامركزية واللاتمركز** في تدبير الشأن التربوي، بما أفرزته هذه التجربة من مكتسبات إيجابية يتعين تثبيتها، ومن إكراهات ونواقص يتعين تجاوزها؛
- الشروع في تفعيل ورش الجهوية المتقدمة، والذي يشكل قطاع التربية والتكوين أحد الأعمدة الأساسية لإنجاحه وتمكينه من بلوغ أهدافه المرتبطة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية والمندمجة؛
- استحضار **سياق التنزيل الفعلي للنموذج التنموي الجديد،** الذي يسعى، من بين غاياته وأهدافه الكبرى، إلى الاستثمار في رأسمال بشري ذي قدرات ومهارات عالية، وإلى بناء مدرسة عمومية ذات جودة تضمن تعلم التلاميذ وتنمية قدراتهم وارتقائهم الاجتماعي، في أفق تحقيق مغرب الكفاءات وتعزيز المغرب كبلد ديمقراطي وقوة رائدة بفضل قدرات مواطنيه.

- استحضار **مضامين خارطة الطريق** التي تتوخى تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية في أفق سنة 2026 تركز على التعلمات الأساس وتعزيز التفتح والمواطنة وتحقيق إلزامية التعليم، تتمحور حول اثني عشر التزاما من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع وتنتظم حول ثلاث محاور استراتيجية للتدخل (التلميذ، الأستاذ والمؤسسة).

2-الهيكلة العامة للمشروع الشخصي

بشكل عام، يتعين أن يستحضر المشروع الشخصي للمترشح(ة)، المهام والاختصاصات المسندة للقسم أو المصلحة بموجب أحكام النصوص التشريعية التنظيمية الجاري بها العمل، وأن يتمحور حول جانب تشخيصي وجانب استشرافي، مع إمكانية تضمين هذا المشروع بعض المرفقات التي يراها المترشح(ة) ضرورية لإغناء المشروع.

وفي هذا الصدد، يتعين أن يأخذ المشروع الشخصي بعين الاعتبار التوجهات الاستراتيجية الجديدة للوزارة، خاصة ما يتعلق بتنزيل مضامين القانون الإطار 51.17، واستحضار سياق التنزيل الفعلي للنموذج التنموي الجديد والاهداف الاستراتيجية لخارطة الطريق إلى جانب دمج قطاعي التربية الوطنية وقطاع الرياضة في قطب واحد. وتعتبر هذه المحددات بمثابة مرجعيات أساسية يتعين أن تؤطر المشروع الشخصي للمترشح(ة)، وأن تبرز بشكل واضح في ثناياه.

2.1- الجانب التشخيصي

يتم فيه التركيز على المؤشرات التربوية الأكثر دلالة وإبراز نقط القوة ونقط الضعف من الناحيتين الكمية والنوعية، مع إدماج الخصوصيات الجغرافية والمعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واستحضار المستجدات التي يعرفها الحقل التعليمي.

2.2- الجانب الاستشرافي

يتم فيه تحديد العناصر الأساسية لبرنامج العمل والمنهجية التي يقترحها المترشح(ة) في شأن تدبير عمل البنية الإدارية، وتطويرها والرفع من أداءها، باستحضار الموجهات الإستراتيجية للمنظومة التربوية والتي تمت الإشارة إليها أعلاه.

3-توجيهات عامة

- يتم إعداد المشروع الشخصي في حدود 20 صفحة على الأكثر، تخصص منها 05 صفحات على الأكثر للجانب المتعلق بالتشخيص، ويخصص الباقي للجانب الإستشرافي؛
- في حالة إقتباس بعض الأفكار من إصدارات أو دراسات أو بحوث منجزة، تتم الإشارة إلى ذلك كمراجع ضمن الفقرات المعينة؛
- إعداد المشروع، في 06 نظائر، من بينها نسخة تحمل إسم وتوقيع المترشح(ة) في كل صفحاتها، في حين ينبغي أن تكون باقي النسخ خالية من أية إشارة تدل على هوية وصفة المعني(ة) بالأمر.